منفصلان إن كان تغيير أحدهما بالآخر يمكن أن يترتب عليه تغيير مناسب على صعيد التعبير» [1].

ونقول يوجد تعالق (وظيفة إمّا. . . إمّا) بين الرفع والنصب في ذلك الموضع من النص يطابقه تعالق (وظيفة إمّا. . . إمّا) على مستوى المضمون هو الحكم بوجود بنية واحدة أو بنيتين. إن تعالق المبنى والمضمون في هذا الباب يظهر من حيث إن الاختيار بين «الرفع» و«النصب» في مبنى الفعل يطابقه الاختيار بين بنية واحدة أو بنيتين على مستوى النصّ أو إن شئت قلنا:

يوجد في هذا الشاهد باعتباره ملفوظا ثابتان مختلفان (Invariante) للمضمون لأن التعالق بينهما (أو وظيفة إمّا. . . إمّا بينهما) له علاقة بتعالق آخر على مستوى التعبير يجسّمه التعالق بين ما درجنا على تسميته رفعا ونصبا. أو الوظيفة إمّا. . . وإمّا التي تجبرنا على الاختيار بين هذا الذي سميناه رفعا وذلك الذي سميناه نصبا.

وهذا الإجراء في نظرنا مساو نظريّا لإجراء الاستبدال الذي نحكم بمقتضاه على وجود صوتين أو لفظين. بقي أن إجراء الاستبدال هنا يؤدّي إلى الحكم بوجود بنيتين مختلفتين أو جملتين حسب الاستعمال الشائع بيننا اليوم.

وليس من الضروري أن يقترن هذا الاختلاف بين البنيتين أو الانفصال بين الجملتين المنقطعتين بتغيّر ضروري ولازم للمعنى المقامي بينهما.

وفرق ثان هام وهو أن إجراء الاستبدال على مستوى الصوائم مثلا يفضي إلى جداول تتروح فيها الوحدات من عشرين إلى حوالي خمسين فردا (membres). أمّا في مستوى النصّ فإن الجدول لا يتعدى وحدتين ولكأنّ شأنه في ذلك شأن أضواء السّكة الحديدية التي تتقاطع مع الطرقات لا تتجاوز الأضواء المكونة لنظامها وحدتين بهما يقطّع بعد الزمن.

ومن هذا الباب أيضا ما اشتهر في كتب النحو تحت مبحث «الضمير العائد» فلمّا كان وجود الضمير في المركّب الإسنادي وعوده على متقدم في الجملة التي

---

1 P.T.L. ص 87.